

التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح

إعداد

د/ عطية محمد عطية

الأردن - جامعة عمان الأهلية

كلية الآداب والعلوم

التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح

د/ عطية محمد عطية *

المقدمة:

يعد التعليم العالي في الأردن من أكثر أنظمة التعليم تقدماً على مستوى الوطن العربي. حيث شهد خلال العقود الماضية تنوعاً في اتجاهاته الفلسفية، وأنماطه التنظيمية، وأساليبه الإدارية والتعليمية، وتعدد جامعاته، وتلون طيف تخصصاتها، وطرائق ضبط جودته. وغدت مخرجاته التعليمية تحظى بسمعة طيبة على صعيد الوطن العربي. حسب تقرير البنك الدولي السادس الصادر يوم الاثنين (٤/٥/٢٠٠٨) المتعلق بالتنمية البشرية لأربع عشرة دولة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع هذا فإنه بحاجة إلى تطوير ليرقى مستوى التعليم في الدول المتقدمة؛ في مدخلاته و مخرجاته. واتكاءً على ذلك، فإن منطق العقل يحتم علينا ألا نقارن أنفسنا في الأسوأ، بل بالأفضل. إذا رغبتنا في تصويب ما اعوج من جامعاتنا في عصر متسارع بجديد علومه، أضحي فيه اقتصاد المعرفة عنوان القرن الحادي والعشرين.

ولقد كان ولا يزال للجامعات الإسهام الأكبر في التقدم العلمي والتقني الذي شهده العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقامت بدور رائد في عملية البناء العلمي والمعرفي والفكري لمجتمعاتها، وتؤدي الجامعات هذا الدور من خلال وظائفها الأساسية المتعارف عليها، والمتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع (مليحان الشبيبي، ١٤٢٣هـ، ص ٤٦٥).

إن العالم المعاصر يعيش نهضة علمية تقنية متسارعة، ويواكب هذا التسارع؛ اهتمام من قبل المؤسسات التعليمية للاستفادة من هذه الاكتشافات وتطويعها في المجال التربوي، وكان الموقف منها لدى مؤسسات التعليم متبايناً، فبعض المؤسسات في بعض الدول سارعت إلى الاستفادة من هذه الاكتشافات ووظفتها أحسن توظيف، فأحدثت تغييرات جذرية في بنية التربية ومناهجها وأساليبها وأدواتها، في حين تراثت بعض المؤسسات لحين معرفة نتائج التجربة لدى نظيراتها، في حين أحجم البعض - عن مواكبة هذا التوظيف للتقنية - لأسباب اقتصادية أو معرفية أو نحوها.

* د/ عطية محمد عطية : الأردن - جامعة عمان الأهلية -كلية الآداب والعلوم.

ولقد أصبح إصلاح التعليم على مستوى برامج مؤسسات التعليم العالي ضرورة ملحة ومهمة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وخاصة في الدول النامية، وأصبحت الجودة مسألة بارزة في النقاش، عند تناول السياسات العامة للتعليم العالي، وبالتالي فإن السعي إلى ضمان الجودة بالتعليم العالي، يتمثل في التعليم والتدريب والبحوث والخدمات، وهذا يقتضي جودة العاملين والبرامج مع الطلاب والخريجين، والاهتمام بنوعية الطلاب والبنى التحتية والبيئة الجامعية (عصام الدين، ٢٠٠٥، ص ٣٧٥).

ولما كان الأردن دولة نامية لأن تصنف في منزلة وسط بين المنزلتين، فوق الفقيرة ودون المتوسطة في الوضع الاقتصادي. كان لزاماً عليه أن يرقى بسمعة التعليم في متواليات هندسية. تمكنه من أن يلعب دوراً محورياً في البحث العلمي. ليغدو الأكثر تميزاً واحترافاً وحضوراً على خريطة العالم في مشهد التربية والتعليم، والتنمية البشرية، على خلفية أن الإنسان المنتج والمنتمي فيه أعز ما يملك وجواز سفره في المحافل الدولية. وهذا الحلم لا يتأتى إلا بالعمل والتطبيق والتوكل في أخذ الأسباب الموجبة للتطور (عطية عطية، ٢٠١٠، ص ١٣).

أولاً- أهمية الدراسة:

تكمن غاية الدراسة في محاولتها تشخيص واقع الجامعات الأردنية، وتحديد نقاط الإيجاب والسلب فيها وبيان معيقاتها. إذ إن التقويم يتناول مدخلات النظام الجامعي وعملياته ومخرجاته عبر التغذية الراجعة والمستمرة لعمل النظام ومستوى الجودة الذي حققه أو يعمل على تحقيقه مقارنة بالمستويات الدولية والوطنية. أملاً أن تكون النتائج بما شملته من التوصيات والحلول المقترحة، في منزلة قاعدة معلومات وبيانات يمكن الاستفادة منها، عند وضع خطط التعليم الإستراتيجية.

ثانياً- مشكلة الدراسة:

من الحقائق التي تتشدها الدراسة تحديد إشكاليات التعليم العالي الناجمة عن تشابه الجامعات في تخصصاتها وبرامجها وأهدافها وخططها ومدخلاتها ومخرجاتها ونظمها الإدارية، مما حرم معظمها من التميز والاحتراف، لكونها نسخ عن بعضها بعضاً، غابت معه خصوصيات النكهة الأكاديمية لأغلب هذه الجامعات. وبسبب تشابه تخصصاتها التي لا تراعي المواءمة مع سوق العمل تفاقمت معدلات البطالة بين صفوف الخريجين. مما أفسد على أهلهم فرحتهم بعد طول انتظار، فأسهم هذا

الخلل من مشكلات الاحتقان الاجتماعي والسلم المجتمعي. وهذا ناجم عن غياب الحاكمية الرشيدة في الموازنة بين التخصصات واحتياجات التنمية الشاملة المستدامة.
ثالثاً- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع التعليم الجامعي الأردني مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة، والتطلعات الحالية والمستقبلية له في ظل العصر الحالي ومتطلبات المستقبل.

رابعاً- الدراسات السابقة:

يحسن الباحث في هذه الجزئية ضرورة الاستشهاد بعدد من الدراسات السابقة التي تناولت واقع التعليم في الأردن، نذكر منها:
- دراسات منشورة في صحيفة الدستور على شكل حلقات حول التربية والتعليم العالي في الأردن سنة ٢٠٠٧، د. سعيد النل، وزير التعليم العالي الأسبق.
- دراسة حول التعليم العالي نشرت في صحيفة الرأي سنة ٢٠٠٠، د. أمين محمود وزير التعلم العالي الحالي.
- دراسات ومقالات نشرت في صحيفة الغد سنة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حول التعليم العالي، د. وليد المعاني وزير التعليم العالي الأسبق.
- التعليم العالي في عهد الملك حسين، ٢٠٠١، وزارة التعليم العالي.
- التحديات الإستراتيجية التي تواجه الأردن والحلول المقترحة/ أزمة التعليم العالي، د. عطية محمد عطية.

خامساً- منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي Descriptive Research الذي يصلح مع هذا النوع من الدراسات في إطاره العام النظري؛ إذ لا ينسحب عليه اختيار عينة مستهدفة، لكونه يتناول التعليم العالي بالكلية، وليس شريحة واحدة من مكوناته. لذا، فما ينسحب عليه لا ينسحب على بعض الدراسات التربوية والنفسية التي تحتاج إلى اختيار عينة مستهدفة.

سادساً- تساؤلات الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات منها: ماذا نريد من جامعاتنا؟ وماذا نتوقع منها على صعيد المساهمة في التنمية الشاملة المستدامة؟ وما الأصل الذي يفترض أن تكون عليه؟ وماذا عن القطاع الخاص في دعمه للجامعات؟ وأين نحن من

غيرنا؟ وما نقاط قوتنا ونقاط ضعفنا؟ وهل نحن متخلفون أم لا في مجال التعليم العالي؟ وما سمات البحث العلمي في جامعاتنا؟ وهل معايير الحاكمة الرشيدة مطبقة في جامعاتنا؟ وما الجديد الذي أضافته الجامعات الأهلية؟ وكيف يمكن الاستجابة بهذه التحديات؟.

سابعاً- فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على ضرورة تصويب هرم القوى العاملة بإصلاح تشوهات؛ عن طريق تطوير قطاعي التربية والتعليم العالي؛ في مدخلاته وعملياته ومخرجاته. بما يتوافق واحتياجات سوق العمل الوطنية والإقليمية. بعد أن بات التعليم في عشرات التخصصات، يشكل هدراً للاقتصاد الوطني، فضلاً عن الفشل في إدارة الموارد البشرية.

ثامناً- أداة الدراسة:

تحليل محتوى الدراسات السابقة. ومتابعة ما يلحق بظاهرة الدراسة من مؤتمرات وندوات وورش عمل ومقابلات صحفية لمعالي وزير التعليم العالي.

تاسعاً- تعريفات ومصطلحات بعض مفردات الدراسة:

للكلمات الآتية حيثما وردت في الدراسة المعنى المخصص لها أدناه، ما لم تدل

القربنة على غير ذلك:

المصطلح	المعنى
الوزير	وزير التعليم العالي
الوزارة	وزارة التعليم العالي
الجامعة	الجامعات الأردنية كافة
الجودة	النوعية وضمان الجودة في الجامعات
اليونيسكو	منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم
اليسكو	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
اسيسكو	المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم
يونديباس Unedbas	مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية
الكادر التعليمي	أعضاء هيئة التدريس من مختلف الرتب
المدرس	مدرسو وزارة التربية والتعليم
التربية	وزارة التربية والتعليم
العنف	عنف الطلبة في الجامعات
الحاكمة الرشيدة	الإدارة الجامعية الواعية المبادأة بديمومة الإصلاح والتطوير والتقييم القائم على الشفافية (Transparency) والمشاركة (Participation) والمساءلة (Accountability) ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب بعيداً عن أطر تبادل المنافع والمصالح الموجبة لنفاق الشللية (Khader , 2010 , p5)

عاشراً- محوري الدراسة:

المحور الأول- نشأة الجامعات الأردنية (دروس وعبر):

يعود تاريخ الجامعات في الأردن لعام (١٩٦٢) حيث شهدت البلاد بداية انطلاق الجامعة الأردنية، وقد أرسيت هذه الجامعة بعض التقاليد الجامعية المتعارف عليها اليوم على الصعيد الوطني. مما جعلها أم الجامعات فما من جامعة وليدة حكومية أو خاصة إلا دارت في فلكها عند تأسيسها، فعدت بذلك مدرسة لغيرها من الجامعات الأردنية (فايز الربيع وآخرون، ٢٠١٠، ص ١٧٥). وبقراءة موضوعية بتجرد ونزاهة لواقع التعليم العالي في الأردن نقول: إن التعليم العالي في هذا البلد له سياساته، واستراتيجياته، وأهدافه، وتجاربه، مع اختلاف النظرة في هذه الأسس من دولة لأخرى تبعاً لخصوصيتها. ومما يؤسف له في هذا السياق: انعدام الصورة المتكاملة للتنسيق بين مؤسسات التعليم، من دراسات، وبحوث، ومؤتمرات، وندوات، ودورات، وحلقات دراسية. فغاب عنها عنصر الابتكار والتجديد وحبست نفسها في دائرة المحاكاة والتقليد. وظلت تراوح مكانها دون انفتاح على مجتمعاتها غير مستجيبة لحاجاته ومطالب تنميته الشاملة لا تتصدى لحل مشكلاته، فعاشت في عزلة عن مختلف جوانب تنميته لا تُعنى إلا بتخريج الأعداد الهائلة التي تقوم على الكم دون الكيف من غير مراعاة لسوق العمل وخطط التنمية. فتكدست جيوش العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات والتي يخشى لو بقيت الأمور على حالها مع غياب التنمية الحقيقية ارتفاع عدد العاطلين سنة (٢٠٢٥). ولك أن تتصور تداعيات هذا على جوانب الحياة وليست تلك السنة عنا ببعيدة. ومن حقنا أن نتساءل أيضاً: أين دور هذه الجامعات في التطوير، ونشر المعرفة، وتنشيط الحركة الفكرية، والثقافية، والعلمية، ورفد مجتمعاتها بالكوادر والكفايات، في مختلف مجالات التنمية؟ وهل مردود التعليم العالي ومخرجاته متناسبة مع تكاليفه، وما يصرف عليه من نفقات مالية مع قلته أصلاً؟ وما هي صور مشاهد التقدم العلمي والتجارب الناجحة التي حققته هذه الجامعات لمجتمعها؟

وليس من غريب القول إذا قلنا إن مدخلات التعليم الضعيفة والهزيلة لا يتأتى عنها إلا مخرجات أكثر ضعفاً، ومع ذلك فإننا نكابرن عند حفلات التخريج بالقول الدائم أن التعليم في هذه الجامعة أو تلك على لسان رئيسها تقوم على التميز والاحتراف!! أي تميز هذا في غياب دور الجامعات في التعليم الهادف والبحث العلمي المتطور وتنمية المجتمع الدائم، لزيادة إنتاجيته وتطويره والإسهام في تقدمه بالاستشارات

والخدمات العلمية والفنية؟. أي احتراف هذا في غياب إحداث تغييرات وتحولات علمية، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، وتقنية، وسلوكية، مرغوب بها في حياة المواطن في مجتمعه؟. أي تميز واحتراف هذا في غياب الإحصاءات الدقيقة ودراسات الجدوى للمشاريع وفقرها في قاعدة البيانات؟. ألم يصبح التعليم العالي يعاني من غربة الثقافة، والهوية، واللغة، والسلوك؛ جراء استيراد القوالب التربوية، والتعليمية، من الدول الغربية دون تعديل عليها بما يتفق مع واقعنا.

ومما يؤسف له أن دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والعربية - أيضاً - قد اقتصرت أبحاثهم للوفاء بمتطلبات الترقية، دون الاهتمام بمشكلات المجتمع، وتتميته أيّاً كان حقل التخصص الدقيق (أنطوان رحمة، ٢٠٠٢، ص ١٤) أليس من حق صانع القرار أن يسأل: أين دورهم في تنمية الاتجاهات، والأساليب العلمية الحديثة في إيجاد بدائل للطاقة، واستغلال الزيت الصخري، واستخراج اليورانيوم من الفوسفات، وتوفير الأمن الغذائي، أو الصناعي، أو المائي؟ أين دورهم في تنمية مجتمعاتهم وتطوير نظمها التربوية، والاقتصادية، والإدارية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها من النظم؟ وأين دورهم في تحسين طرائق الإنتاج، وأساليبه في مجالات الزراعة، والصناعة، والتجارة، ومكافحة التصحر، والتلوث البيئي، والتضخم السكاني، ونحو ذلك؟

واتكأ على ما تقدم تؤكد التقارير الصادرة عن اليونسكو واليسكو واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، وغيرها من المنظمات الدولية، والإقليمية، والقومية، والوطنية المعنية في حقل الثقافة والتعليم. إن مخرجات التعليم العالي للجامعات الأردنية - قياساً بالمشهور من الجامعات الأوروبية والأمريكية والكندية - متواضعة وجد خجولة، ويمكن الاستدلال على مصداقية ذلك من أعداد الخريجين الهائلة وضعف تحصيلهم وعدم قدرتهم الذاتية على الإبداع، بل أصبح ينظر إلى مؤسسات التعليم العالي على أنها دور نشر لإشاعة المعلومات الأكاديمية النظرية، ومطابع لمنح الشهادات؛ التي أفرغت من محتواها، ومضمونها الجوهري. مما يستوجب علينا إعادة النظر في شكل التعليم العالي، ومضمونه، ومحاولة التجديد في نظمه، ومحتواه، وبرامجه، وطرائقه، ومسارته، ومخصصاته؛ لأجل النهوض بها على خير ما يرام؛ لاستيعاب التكنولوجيا المتطورة، وتوظيفها، وإتقان استخدامها، وتصنيعها محلياً. ورغم هذا لم تزل مؤسسات التعليم في اتساع وتعدد مستمر بهدف استيعاب المزيد من الطلبة. حتى ظهرت الحاجة إلى الاستثمار الخاص في هذا القطاع في فكرة جديدة عبرت عن نفسها

بالجامعات الأهلية أو الخاصة، والتي كان للأردن فيها قصب السبق بعد لبنان بانطلاق جامعة عمان الأهلية سنة (١٩٩٠) رائدة التعليم الخاص في الأردن وثاني جامعة في تطبيق التعليم الإلكتروني بعد الجامعة الهاشمية. ومن تجربة نجاح هذه الجامعة عرف المشهد الأكاديمي عدة جامعات أهلية طالت الحواضر الأردنية كافة. كما انتقلت تجربة جامعة عمان الأهلية إلى العديد من الأقطار العربية: مصر، ودول مجلس التعاون الخليجي، واليمن، وليبيا، وسوريا؛ مما أدى إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها خزينة هذه الدول في مجال التعليم العالي. وسمح للعديد من الطلبة الذين لم يلتحقوا بالجامعات الحكومية مرونة التسجيل بها مع اختيار التخصص المطلوب؛ ناهيك عن دورها في توفير العملات الصعبة على الاقتصاد الوطني، ومساهمتها الجادة في استقبال آلاف الطلبة الوافدين، فعزز ما اصطلح على تسميته السياحة التعليمية، أو ثقافة اقتصاديات التعليم.

كما ظهرت جامعات خاصة أخرى تحمل طابع التوأمة مع جامعات أجنبية غربية: بريطانية، وأمريكية، وألمانية، وفرنسية، وكندية، وأسترالية. ولم تنزل الجامعات في تزايد حتى بلغت اثنتين وثلاثين جامعة حكومية وخاصة وعربية وأجنبية اقترب عدد طلبتها من سقف ربع مليون حسب تقديرات العام الدراسي ٢٠١٤ / ٢٠١٥. وفي السياق ذاته، جاء خلال محاضرة لمعالي وزير التعليم العالي (د. أمين محمود) ألقاها بكلية الدفاع الوطني الملكية بعنوان: (التعليم العالي في الأردن) بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٤ ونشرت في الصحف الرسمية بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٤، (أن الوزارة بصدد إنشاء جامعات أخرى صينية وتركية تُعنى بالتقنية على غرار الجامعة الألمانية الأردنية، كما أكد الوزير أيضاً أن الأردن يعتبر من الدول العربية المتقدمة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، والذي تدعمه الحكومة بنسبة ٩٠%).

المحور الثاني - واقع التعليم العالي في الأردن:

يمثل التعليم العالي معقل الفكر الإنساني المتجدد، والداعم الفعلي للتقدم المعرفي والتكنولوجي في المجتمع المعاصر. فهو ليس غاية في ذاته ولكنه واحد من أهم مؤسسات المجتمع المعاصر التي ترتبط بالتطوير العلمي وتحقيق التحديث المنشود بما يتناسب مع الحاجات الاجتماعية والطموحات التربوية للمجتمع، الأمر الذي يتطلب دعم قطاعات المجتمع المختلفة لهذا النوع من التعليم فكرياً ومادياً ومعنوياً، بما يسهم

في تطوير بنيته وتحديث آلياته وصولاً لتحقيق التميز العلمي والبحثي والثقافي في التعليم العالي (صابر محمد طلبة، ١٩٩٩، ص ١٠).

فالتعليم العالي يمثل قمة الهرم التعليمي، فيناط به مسؤوليات كبيرة في صياغة وتكوين مخرجاته علمياً وثقافياً وفكرياً ووجدانياً. فهو أداة المجتمع في صنع قياداته في مختلف الميادين الفنية والمهنية والاقتصادية والسياسية والإدارية والفكرية، والتي من خلالها إما أن يتابع المجتمع مسيرة تنمية بخطى حثيثة وياندفاع وحيوية، وإما أن يراوح مكانه مع التقدم بخطى بطيئة (محمد مصطفى الأسعد، ٢٠٠٠، ص ١٣٧).

مؤسسات التعليم العالي تلعب دوراً مهماً في (صبيح القاسم، ١٩٨٩، ص ٧٥):

١- إثراء المعرفة وتميئتها.

٢- نشر العلم وإعداد الكفاءات المتخصصة لقيادة عملية التنمية الشاملة.

٣- نشر الثقافة وبناء الإنسان علمياً وأخلاقياً.

٤- النهوض بالبحوث العلمية لاستغلال الطاقات والموارد المتاحة إلى أقصى حد.

كما أن مؤسسات التعليم العالي تأتي على رأس منظومة التعليم في المجتمع، للدور الذي تلعبه في تأهيل القوى البشرية في عالم يتصف بالتغير السريع، وفي ظل احتياجات سوق متطورة بشكل كبير، ولا يقتصر دور تلك المؤسسات على التأهيل فقط بل يتعدى ذلك لتسهم بصورة مؤثرة في مسيرة التنمية الشاملة، ونشر المعرفة، والقيام بالبحوث العلمية التي تحقق التقدم، وتحمل مسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع الذي أنشئت فيه لتلبية احتياجاته وتطلعاته، وفي ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، والمتمثلة بالتكتلات الاقتصادية، والاتفاقات الدولية والمنافسة الحادة، ولتطور احتياجات السوق بات على المنظمات العربية عامة والمؤسسات الأكاديمية خاصة أن تواكب المتطلبات، إذا رغبت في الاستمرار والنمو ومواكبة المستجدات العالمية (المنظمة العربية، ٢٠٠٣، ص ٧).

ولقد كان ولا يزال لمؤسسات التعليم العالي دوراً ريادياً في نشر المعرفة العلمية والثقافية للنهوض بالمجتمع، وهي تعتبر مراكز إشعاع ثقافي للمجتمع، تتعرف من خلاله على مشكلاته وتحري أسبابها وردود أفعالها السلبية، وهي من خلال التشخيص العلمي الدقيق لهذه المشكلات ومسبباتها تضع الحلول المناسبة لها وقد لا تقف عند اقتراح العلاج بل تتعداه إلى التجريب والنقويم. فالجامعة بالنسبة للطلاب تضطلع بأعباء تربوية إلى جانب الأعباء التدريسية ويشمل العبء التربوي، التربية الخلقية

والدينية والجسمية والنفسية لتكتمل بذلك حلقات التربية الشاملة جسماً وعقلياً وروحياً وخلقياً ونفسياً (بشير الرشيدى، ١٩٩٤، ص٤٥).

لذا كان على مؤسسات التعليم العالي أن تتواكب في حركتها وما يحدث فيها من نشاط وما يطرأ عليها من تغيير، مع ما يمر به المجتمع الذي تخدمه، فالجامعات ليست خزائن كتب، فهي مراكز للفكر والتطوير وإشعاع للتطوير، وذلك من خلال ما يقدمه رجالها من علم وفكر متطور ومبدع، يقود المجتمع ويعمل على نمو الوطن، وتنمية الإنسان المفكر الواعي الحر المسئول، الإنسان الذي يُقبل على التعليم مستقلاً بنفسه معتمداً على ذاته، الإنسان التلقائي في سلوكه المبدع في تفكيره، الذي يستطيع أن يتحمل مسؤولية ما يقدمه من فكر وعمل (عبد السلام عبد الغفار، ١٩٩٨، ص١٣).

فمن هنا فقد أدرك العالم قيمة وأهمية هذا التعليم ودوره في بناء ونهضة الشعوب وتقدمها، فمنهم من منح لهذا التعليم إمكانيات مادية وفكرية وإدارية كبيرة، مكّنت من تحقيق أهدافه وسياساته، فكان لذلك أثر على سائر مجريات الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في هذه الدول.

ولأهمية ذلك عقد المؤتمر الثامن للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي في القاهرة ٢٤-٢٧ من ديسمبر ٢٠٠١ تحت شعار "الجودة النوعية للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية"، وقد خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات منها: وضع معايير عربية للجودة والامتنياز الأكاديمي، وإنشاء هيئات وطنية ومجالس لضبط وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، ودعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للتعاون مع اتحاد الجامعات العربية لإنشاء نظام عربي لتقويم الأداة وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وتحديد متطلبات تطبيقه (المؤتمر الثامن للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، ٢٠٠١).

ويحسن بالباحث من باب المحاكمة العقلية النقدية التحليلية المؤطرة بمرجعيات الشفافية والموضوعية تشخيص بعض صور تقصير نظم التعليم في الأردن بما هو آتٍ:

١. بلغ عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه في الأردن - منذ تأسيس إمارة شرق الأردن سنة (١٩٢١) ولغاية عام (٢٠٠٠) - حوالي ستة آلاف عضو هيئة تدريس موزعين على الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في شتى التخصصات.

(وبالمقابل فإن عدد الطلبة الذين التحقوا على مقاعد الدراسات العليا بدءاً من (٢٠٠١) وحتى (٢٠٠٨) بلغ حوالي خمسة آلاف طالب في الجامعات الرسمية والخاصة، بحسب ما صرح به رئيس الوزراء الأسبق معروف البخيت في محاضرة خاصة بجامعة عمان الأهلية سنة ٢٠٠٨). يغلب على تخصصاتهم العلوم التربوية والإنسانية. يضاف إلى ذلك، (أن هنالك حوالي عشرة آلاف طالب في برامج الدراسات العليا ينتسبون في جامعات العالم المختلفة، يغلب عليها جامعات غير مرموقة، بحسب تصريح وزير التعليم العالي ٢٠١٢/٨/١٥). غالبيتهم في حقول الدراسات الإنسانية والتربوية؛ مما يجعل منهم في قابل السنوات عاطلين عن العمل؛ نظراً لخروج تخصصاتهم عن مطالب التنمية، واحتياجات سوق العمل، وفوق قدرة الاقتصاد الوطني على تحملهم في مؤسساته.

ويعزى هذا بالكلية إلى خلل في التنسيق بين مؤسسات التعليم وما تطرحه من برامج واحتياجات خطط التنمية من الكوادر المؤهلة في تخصصات بعينها في القطاعات كافة. مما يوجب تدخل الدولة في سياسات التعليم، وبرامجه، وإستراتيجية أهدافه تبعاً لكل مرحلة حسب الحاجة حاضراً ومستقبلاً. وهذا الشاهد ليس قصراً على الأردن بل هو مكرر في العديد من الأقطار العربية، والدول النامية. مما يشكل هدراً للاقتصاد الوطني وإعاقة لبرامج التنمية المستدامة وخلقاً في إدارة الموارد البشرية. (جمال الدهشان وآخرون، ٢٠٠٠، ص ٦٥).

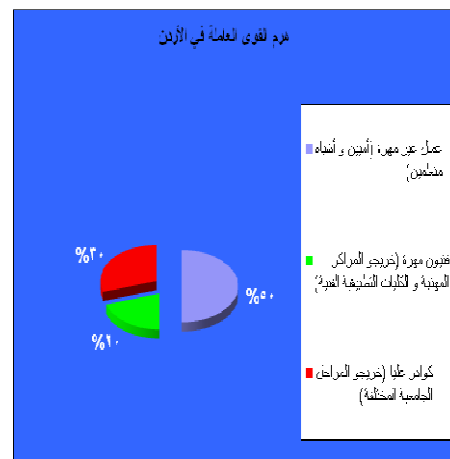
وفي سياق متصل، فإن من مؤشرات فوضى التعليم العالي وغياب الإستراتيجية الضابطة له وجود (ثلاثة عشر ألف طالب يدرسون الطب في جامعات العالم المختلفة، منهم ثلاثة آلاف طالب في أوكرانيا وحدها. بحسب تصريح وزير التعليم العالي في اللقاء الذي جمعه مع نقابة الصحفيين في إفطار الأسبوع الأخير من رمضان للعام ٢٠١٢) بحسب ما نشرته الصحف الرسمية.

كما ذكر المهندس عبد الله عبيدات نقيب المهندسين بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٨ ونقلته عنه الصحف الأردنية الرسمية (أن عدد المهندسين المنتسبين للنقابة تجاوز سقف المائة ألف، وهناك عشرات الآلاف ممن هم على مقاعد الدراسة في دول العالم). وهذا مشاهد في عشرات التخصصات الأخرى، ففي تصريح لوزير التعليم العالي بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٥ (أن أكثر من ٤٥ ألف طالب يدرسون العلوم الإدارية والمالية والمصرفية، في حين أن السوق لا يحتمل هذا العدد لسنوات قادمة). وهنا من

حقنا أن نتساءل: أين وزارة التعليم العالي من هذا كله؟ وأين التخطيط الاستراتيجي السليم لسوق العمل؟

٢. يعاني الأردن من ظاهرة متشابهة نتيجة فوضى البرامج التعليمية، وعدم وضوح إستراتيجيتها، وأهدافها؛ تكمن في اختلال خارطة هرم القوى العاملة الذي يأخذ شكل قاعدة عريضة متسعة بنسبة (٥٠%) من مساحته؛ لصالح العمال غير المهرة من الأميين وأشباه المتعلمين، ثم تعلوه طبقة ثانية ضيقة في مساحتها يفترض أن تكون نسبتها أكثر مما هي عليه (٢٠%) من مساحة الهرم. ويمثل هذه الفئة الفنيون المهرة من خريجي المراكز الثانوية المهنية. والكليات التطبيقية المتوسطة؛ ثم تتوج قمة الهرم بطبقة ثالثة أكثر اتساعاً من الثانية وأقل اتساعاً من الأولى تصل في مجمل مساحتها وقوتها العاملة (٣٠%) وتطال هذه الشريحة كل خريجي التعليم الجامعي بمراحله ومستوياته ودرجاته كافة. وإن نظرة تأملية لخارطة هرم القوة العاملة لا يعكس تنمية حقيقية شاملة ومستدامة لضالة مساهمة الطبقة الثانية في قطاعات التنمية. وهذا مخالف لخارطة هرم القوة العاملة في الدول المتقدمة الذي تتراجع فيه القاعدة الأولى، والثالثة، من الهرم لصالح فئة الفنيين المهرة التي تكون قطاعات التنمية في أمس الحاجة إليه. وكأني بهذا الشاهد قد اقتصر دور الجامعات على الاكتفاء بتخريج الأعداد - بصرف النظر عن ضخامتها وحاجة سوق العمل إليها - والأولى بهذه الجامعات إعادة تأهيل برامجها باستمرار؛ لأجل رفد قطاعات التنمية بالمؤهلين من خريجي برامج التعليم المهني والتقني والتطبيقي.

وفيما يلي رسم لهرم القوى العاملة في الأردن، ومقارنته في هرم القوى العاملة في الدول المتقدمة: (ماهر سليم، ٢٠١٠، ص ٣٢).



٣. لم يرد رصد جامعة أردنية ضمن تصنيف الجامعات الخمسمائة الأكثر تميزاً على صعيد الجامعات العالمية على مدى سنوات متكررة. ويعزى ذلك لأسباب عديدة منها:

- ضعف برامج البحث العلمي، والتطوير في هذه الجامعات، وتدني مردودها البحثي، والتطويري في قطاعات التنمية الشاملة من: صناعة، وزراعة، وصحة، وتعددين، وطاقة بديلة... ونحوه.
- ضآلة عدد الأبحاث التي ينشرها أعضاء هيئة التدريس فيها، قياساً بالمتوسط العالمي لنظرائهم في الجامعات الأخرى.
- انعدام براءات الاختراع لأعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات ولطلبتهم الخريجين فيها.
- عدم حصول أي من كوادرها، أو طلبتها على جائزة (نوبل).
- معايير صلاحية البنية التحتية وما عليها من منشآت متخصصة كالمعامل والمختبرات ومراكز الأبحاث.
- درجة التسهيلات التي توفرها الجامعة للبيئة التعليمية.
- سهولة الوصول للمنح المقدمة.
- الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة.
- عدد الطلبة الأجانب.
- قدرة وكفاية الخريجين.
- درجة تصنيف المجالات العلمية المحكمة. ومن الجدير ذكره في هذا السياق، ما صرح به رئيس الجامعة الأردنية الدكتور (أخليف الطراونة) بالذكرى الخمسين لتأسيس الجامعة الأردنية في الفاتح من شهر أيلول ٢٠١٢: (أنه وضع خارطة طريق يسعى من خلالها أن تدخل الجامعة التصنيف العالمي لأفضل خمسمائة جامعة مرموقة، ولأجل هذا، فقد خصص ٧% من موازنة

الجامعة لصالح البحث العلمي وتعزيز براءات الاختراع، والتعاطي في البحوث مع المجالات العالمية المحكمة) نقلا عن وكالة الأنباء الأردنية بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢. وفي عام ٢٠١٣ جاء ترتيب الجامعة الأردنية حسب تصنيف (Webometrics) للجامعات العالمية في المرتبة ١٦٣٣. (نعمان شحادة وآخرون، ٢٠١٤، ص ١١٧). كما نشرت صحيفة الغد بتاريخ ٢٣ - ١١ - ٢٠١٤ عن مصدر رسمي بالجامعة الأردنية يفيد بأنها حلت في المرتبة الثامنة من بين ١٠٠٠ جامعة عربية على تصنيف (QS) للجامعات العربية. واستند هذا التصنيف إلى تسعة معايير على النحو التالي:

- ✓ ٣٠ % السمعة الأكاديمية.
- ✓ ٢٠ % سمعة الخريجين.
- ✓ ٢٠ % نسبة أعضاء هيئة التدريس.
- ✓ ١٠ % تأثير النشاطات الجامعية على الموقع الإلكتروني.
- ✓ ٥ % نسبة أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه وكفاية أبحاثهم الدولية وعدد أوراقهم العلمية.
- ✓ ٢.٥ % نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب.
- ✓ ٢.٥ % نسبة الطلبة الدوليين الدارسين في الجامعة.

• عدم مطابقة بعض هذه الجامعات لشروط ضبط الجودة، ومعايير التعليم الدولية الصارمة: كمراعاة عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس بحيث لا تزيد عن (٢٠/١). مع مراعاة قسمة عدد طلبة الجامعة على أعضاء هيئة التدريس فيها بحيث لا تخرج عن (٣٠/١).

٤. تعاني معظم الجامعات الأردنية من عدم كفاية توظيف الإنفاق على البحث العلمي؛ بحسب ما أورده د. أنور البطيخي في أكثر من مؤتمر علمي بسبب الإدارات التقليدية، والبيروقراطية. مما يؤدي إلى إضاعة نسبة كبيرة منها على قلتها خارج قنوات البحث العلمي. كما أن نتائج البحوث ومردودها خجولة بالقياس على ما ينفق عليها من أرقام متواضعة. ونرى من باب النزاهة أن تمويل هذه البحوث على قلته كبير بالقياس على ضوء مخرجات نتائجه على المردود الاقتصادي. وأن نتائج هذه البحوث نسخة مكررة عن بحوث مماثلة تقام عليها العهد في الدول المتقدمة مما لا جدوى في بعضها، إضافة عن كونها في معظمها

بعيدة عن هموم التنمية ومتطلباتها. يغلب عليها طابع النقل والاستلال خالية من الابتكار والتجديد، مما يتطلب إعادة النظر في إستراتيجية البحث العلمي في جامعاتنا؛ لأجل ذلك نقترح تخصيص (٤%) من موازنات الجامعات الأردنية لصالح البحث العلمي.

٥. يغلب على جامعاتنا الرسمية، والخاصة - من حيث النشأة - ظاهرة أنها نسخ (محبّرة - كربونية) عن بعضها بعضاً في سياسات نظمها الإدارية، وبرامجها التعليمية. فالجامعة الأردنية الأم - مثلاً - راعت عند انطلاقتها الأولى في منتصف الستينيات من القرن الماضي، أن عوّلت في نظمها الإدارية، والتعليمية، على الجامعات العربية المجاورة كجامعتي دمشق والقاهرة إضافة إلى الجامعة الأمريكية في بيروت. وبعد عقد من انطلاقتها استعارت مجدداً بعض نظم الجامعات الغربية البريطانية، والأمريكية، الإدارية والتعليمية، وتبنّت بعض برامجها. كما سارت الجامعات الحكومية الأخرى اللاحقة على نهج الجامعة الأم، واقتبست برامجها، ونظمها الإدارية، والتعليمية منها تأسياً فيها. وبعد سنوات من نشأة هذه الجامعات بدأت تفتتح على الجامعات الغربية في بعض برامجها، ونظمها، وتشريعاتها. ثم جاءت انطلاقة الجامعات الأهلية سنة (١٩٩٠)، فطوّقت تسير على خطى الجامعة الأردنية في النظم، والتشريعات، ومسميات المقررات؛ بسبب ما وقر في ذهن الناس أن الجامعة الأم في كل دولة تحظى بسمعة طيبة أكثر من غيرها من الجامعات الوليدة. وياتت هذه الجامعات تدور في فلك الجامعة الأم سلباً، وإيجاباً. ثم زاوجت في سياسات انفتاحها بتجسير علاقتها مع بعض الجامعات الغربية شكلاً لا مضموناً على غرار الجامعات الحكومية التي تقدمتها. وبتعبير رمزي يمكن تشبيه الجامعات الأردنية في تشابه نظمها، وبرامجها، في باقة من الورد الصناعي منظره جميل بيد أنه لا رائحة له. وكان الأولى بهذه الجامعات أن تحتفظ كل واحدة منها بشخصية مستقلة في نظمها، وبرامجها، وتشريعاتها؛ بحثاً عن التميز، والاحتراف، لا محاكاة بعضها بعضاً في التقليد. ولو فُدر لهذه الجامعات أن تفعل ذلك ابتداءً منذ عقود لكان واقع التعليم ومساهماته في التنمية، مغايراً لما هو عليه الآن. ومن باب النزاهة نقول أن هذه الجامعات - مقارنةً في غيرها من بعض جامعات الوطن العربي - تمتاز بطيب سمعتها، وعند مقارنتها في الجامعات الغربية العريقة فهي دون ذلك. ولأجل تطوير جامعاتنا نرى ضرورة توجيه التعليم في كلياتها حسب احتياجات التنمية

وسوق العمل المحلية والعربية، ولا بأس من إغلاق تخصصات وصلت إلى حد التشبع، وفتح تخصصات أخرى حسب الاحتياجات الوطنية والعربية. مع الترحيب بانطلاق جامعات جديدة تقوم على التخصص فقط: كالطب، أو الهندسة، أو الصيدلة، أو علوم الكمبيوتر، أو الزراعة، أو تربية الحيوان، أو الجيولوجية، أو البتروكيمياوية، أو الطاقة النووية، أو العلوم الإدارية والمصرفية، أو الدراسات الإستراتيجية. ترتبط في مؤسسات صناعية وتجارية كبيرة وخدماتية حسب تخصص مسماها: كمصانع الأدوية، والبنوك، ومصفاة البترول، وشركة البوتاس، ونحو ذلك. مساهمة من هذه المؤسسات في رفق سوق العمل في تخصصات تتناسب مع احتياجات التنمية مصحوبة بالتطبيق العملي في مؤسساتها بهدف زيادة كفاية الخريجين.

٦. يعاني التعليم العالي في بعض جوانبه من اضطراب في سياساته، وتشريعاته، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

● فوضى انتشار كليات المجتمع غير المدروس في عقد السبعينيات من القرن الماضي حتى تجاوزت عدداً الخمسين كلية تقريباً. ومع تقديرنا لما قدمته من برامج تعليمية خدمت فيه سوق العمل الوطني والعربي، إلا أنه كان يؤخذ عليها تدني برامجها وسعيها للكسب المادي مما استوجب تطبيق الامتحان الشامل. وهو الأول من نوعه على صعيد الكليات المتوسطة في العالم؛ بهدف ضبط مخرجاتها التعليمية. ومرت السنون حتى تضخم أعداد طلبة هذه الكليات في تخصصات متشابهة، صاحبه شيوع ظاهرة البطالة في أوساط خريجها منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي حسب إحصاءات ديوان الخدمة المدنية. ولم يزل حال هذه الكليات على سيرته الأولى حتى انضوت تحت لواء جامعة البلقاء التطبيقية، التي بدأت تعيد النظر في رسم سياساتها من جديد على ضوء انتشار الجامعات الأهلية وتراجع أعداد الطلبة فيها وإغلاق بعضها الآخر. فأعدت الاعتبار إليها بعد أن خفت بريقها باستحداث تخصصات جديدة أكثر مرونة، وشمل أعضاء هيئة التدريس في الكليات الحكومية فيها بامتيازات تكاد تقترب من امتيازات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية، والأمل معقود أن تتسحب هذه الامتيازات على كليات المجتمع الخاصة، إذ لا يعقل بقاء الرواتب فيها متدنية إلى يومنا هذا رغم كل هذا التضخم وتآكل الرواتب.

- غياب الإستراتيجية الواضحة في التعامل مع الجامعات الخاصة، وليس أدل على ذلك من اضطراب سياسات معدلات القبول صعوداً وهبوطاً، وضبابية التشريعات الخاصة بها وازدواجية المعايير في التعامل معها، وفي النظرة إليها. ومع أن الجامعات الخاصة عمرها قصير إلا أن أثرها كبير على المشهد التعليمي والاقتصادي في المملكة. وتأسيساً على ما تقدم ليس من الحكمة التعامل معها بفوقية، ومزاجية، وبلغة إقصائية عن مواطن المساهمة في تشريعات العملية التعليمية. والأولى مد الجسور إليها في سياسات تكاملية برعايتها وتقييم مسيرتها وعدم محاربتها وافتعال الإشكاليات معها. فهي مؤسسات وطنية تقوم على استثمار خاص عادت بالنفع على الاقتصاد الوطني.
- يتربع على فوضى التشريعات غياب العدالة في مساواة تمثيل الجامعات الخاصة بالحكومية في مجلس التعليم العالي؛ والذي كان من أسبابه بروز الحاجز النفسي المشار إليه آنفاً بين هذه الجامعات. فالجامعات الرسمية تحظى بنصيب الأسد في الرعاية من هذا المجلس، ولا يقابل الجامعات الخاصة إلا التشدد الذي يصاحبه تشدد آخر أقوى من سابقه، في سلسلة متصلة الحلقات لأسباب متعددة: نقر بعضها ولا نسلم في بعضها الآخر لكونه يحمل شبهة الظلم. أليس من حق الجامعات الخاصة أن تقارن نتائج امتحان الكفاءة بين طلبتها، وطلبة الجامعات الحكومية والتي كانت نتائجها في بعض السنوات مخيبة للأمال بالجامعات الحكومية في كثير من التخصصات؟ وقد فات وزارة التعليم العالي أن الجامعات الخاصة شريكاً فاعلاً للجامعات الرسمية بتنمية التعليم في حاضره ومستقبله. فلم هذا التمازي بين هذا المجلس والجامعات الخاصة والتعامل معها بلغة استبدادية؟ ليس بالقمع نحافظ على جودة التعليم. ولا يجوز ركوب الوظيفة الحكومية من قبل بعض كبار المسؤولين في تمرير كلمة حق يراد بها باطل؛ لتضييق الخناق على الجامعات الخاصة بغير عدل في بعض القضايا التي يصاحبها ازدواجية المعايير، وثنائية آلية التعامل القائمة على الممالأة والمحاباة لجهة وتضييق الخناق على الأخرى. وفي السياق ذاته فإننا نحذر من استمرار سياسة تراشق الاتهامات المتبادلة بين الوزارة والجامعات الخاصة التي يفسرها كل طرف حسب رؤيته. إضافة إلى ضرورة التنبيه أن ما يطبق بسيف القهر والغلبة نتيجة التغول قد يدفع باتجاه التحدي في قابل الأيام باسم المصلحة العامة. ورؤيتنا هذه ليست دفاعاً عن الجامعات الخاصة، بل دفاعاً عن التعليم العالي ذاته، المنوط به

مراقبة الجامعات الأردنية وتصويب مسيرة من يتعثر منها. مع التأكيد على ضرورة إخضاع الجامعات الأردنية كلها للمراقبة الدائمة؛ بهدف تصويب ما اعوج منها دون تمييز بينها.

أحد عشر- تحليل النتائج من منظور فلسفي:

هذه دراسة لا تشتمل على استبانات ولا تعج بالأرقام، لكون ذلك خارج الإطار المرسوم لهذا النمط من البحوث. ولكن قراءة تحليلية نقدية بين يدي محاورها يؤكد على حقيقة أن الأردن رغم فقره في الموارد الحيوية الإستراتيجية، إلا أنه استطاع أن يحقق قفزات حضارية في البنية التحتية وما عليها من منشآت، جعلت منه يحظى بإشادة العديد من دول العالم في قطاعات متعددة، يتربع قطاعي التربية والتعليم العالي على رأس هذه المنجزات، مما خلع عليه مكاناً مرموقاً في هذا القطاع وغيره (أحمد التل، ١٩٩٠، ص ٢٥).

وحقيق بنا أن نذكر أن هذه المنجزات يجب أن تقرأ عند المنصفين من الباحث بالإيجاب قياساً إلى شح الموارد والإمكانات. ومن الحكمة أن نقارن ما أنجز في هذا القطاع بالدول المتقدمة وليس بالمتخلفة، بهدف تصويب اتجاه البوصلة نحو الجادة. ومع هذا كله، فإن التعليم العالي يعاني من تحديات إستراتيجية، تحتاج إلى مراجعات وإصلاحات جذرية من أجل اقتصاد المعرفة بحسب تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٩. وهذا يتطلب اعتماد خارطة طريق لإصلاح التعليم العالي تحتوي على المحاور الآتية بهدف ضبط جودته:

- تطوير الجهاز الإداري والتمويلي للجامعات (Keller, G, 1993, p, 50).
- تطبيق سياسات الحاكمية الرشيدة في الإدارة المفتوحة.
- توجيه التعليم حسب احتياجات سوق العمل الوطني والقطري، وقد يتطلب ذلك إغلاق تخصصات وفتح أخرى تبعاً للحاجة (Ckhader, 2010, p, 10).
- تطوير آليات القبول والتسجيل باستحداث نظم جديدة مبتكرة (عامر الكبيسي، ٢٠٠٥، ص ٣٥).
- تطوير عمادات شؤون الطلبة.
- استحداث منظومات جديدة لنتائج طرائق التدريس بهدف التقييم المستمر للمدخلات والمخرجات (Fry & Ketteridge , 2003 , p35).
- إخضاع الجامعات لسياسات ممنهجة في النوعية وضبط الجودة.

- استحداث تشريعات مقننة تساهم في تحقيق الرضا والأمل النفسي Psychological Satisfaction لمكونات التعليم العالي البشرية من أعضاء هيئة تدريس وإداريين وطلبة. مما يحقق الولاء لهذه المؤسسات التعليمية وزيادة ورفع جودة المنتج، ويخفف من حالات الضغوط والاحتقان المسببة للعنف الجامعي، وتحقيق التوازن الانفعالي عبر تعليم ممنهج يراعي الشروط الموضوعية للصحة النفسية (مفيد حواشين، ٢٠١٤، ص ٥٦).
 - تدليل معوقات البحث العلمي المتمثلة في هجرة العلماء، وهبوط معدل الإنتاجية، وغلبة الطابع الفرد البحثي، والصعوبات التمويلية والتنظيمية... إلخ (نواف العتيبي، ٢٠١٠، ص ٦٠).
 - مشاركة القطاع الخاص في دعم صندوق البحث العلمي. وتحليلنا هذا يؤكد على ضرورة أن الإصلاح الحقيقي لا بد أن يوطأ له بمقدمات دالة على مصداقيته، حتى ننأى بهذا القطاع من العمليات الجراحية القاسية، وهذا يستدعي قطيعة مع أدوات الحلول التقليدية.
- اثنا عشر - ما يلحق بالدراسة من ضرورات بحثية مستقبلية:**
- تكاملًا مع نتائج الدراسة بما تضمنته من توصيات وحلول يقترح الباحث إجراء البحوث المستقبلية الآتية:
- مقارنة التعليم العالي في الأردن بنظيره في الدول العربية.
 - مقارنة التعليم العالي بنظيره في الدول المتقدمة.
 - إبراز واجب عضو هيئة التدريس الأخلاقي في تغيير عقلية الطلبة، بهدف استشراف آفاق المستقبل، حتى تتغير نظرتنا لأنفسنا وللمتغيرات من حولنا بما يخدم مصلحة الوطن والأمة وتعزيز الولاء والانتماء.
- ثالث عشر - الاستنتاجات:**

من أهم ما توصل إليه الباحث في هذه الدراسة:

١. أن الجامعات الأردنية متشابهة في تخصصاتها ونظمها وتشريعاتها ومدخلاتها ومخرجاتها، مما جعلها نسخاً كربونية عن بعضها بعضاً؛ لذا، فإنها ليست في صحة وعافية، بل إن شئت فقل أنها مريضة في خاصرتها، بسبب ما تعانيه من التحديات المتراكمة التي تطال مكونات العملية الأكاديمية في مدخلاتها ومخرجاتها. (وليد المعاني، ٢٠٠٢، ٢٨) ويتربع على رأس سلبيات الجامعات الأردنية تزايد أعداد الخريجين في التخصصات المتشابهة، وتعرضهم للبطالة، مما

فأقم من الاحتقان وتدهور الحالة النفسية لهؤلاء وأهليهم. نجم عنه تهديد السلم المجتمعي، وشيوع سلوكيات غريبة عن المجتمع، واتساع ظاهرة العنف الجامعي، واختلال خارطة الهرم الطبقي للسكان؛ بسبب ضغوط الحياة وتقلبات الأيام بأهلها نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي السليم في التنمية الوطنية الشاملة.

٢. تعاني الجامعات الأردنية الحكومية وخاصة جامعات الأقاليم البعيدة عن الحاضرة (العاصمة)، من ظاهرة المديونية والعجز في موازنتها، مما دفع الحكومة التفكير بتخصيص مبلغ ١٣٨ مليون دينار في موازنة العام ٢٠١٣ لدعم هذه الجامعات. حيث خصصت موازنة العام الماضي ٢٠١١ نحو ٤٤ مليون دينار لدعم هذه الجامعات، بحسب ما نشرته صحيفة الغد بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٢ نقلاً عن مصادر رسمية في التعليم العالي. ويعزى سبب هذه المديونية إلى ارتفاع النفقات الجارية لهذه الجامعات خصوصاً الرواتب، كما يعاني بعضها من الترهل الإداري، تأتي جامعة مؤتة في مقدمتها، إذ يفوق فيها أعداد الإداريين على عدد أعضاء هيئة التدريس بنسبة ١- ٦، علماً أن النسبة العالمية المتعارف عليها يجب أن تكون ١- ١. ومن المفارقات أنه في الوقت الذي تسجل فيه الجامعات الحكومية مديونية متزايدة، فإن الجامعات الخاصة تحقق أرباحاً تراوح بين الجيدة والمجزية من جامعة لأخرى. وهذه صورة من صور الفساد الإداري، وغياب الحاكمية الرشيدة في الإدارة الجامعية.

٣. أن إشكاليات التعليم العالي المشار إليها في الدراسة ليست وفقاً على الأردن، بل تمتد هذه الظاهرة لتتطال جامعات الوطن العربي، مما يستدعي التعاون على الصعيد القومي من أجل تطوير واقع التعليم العالي العربي نحو فضاءات الغد الواعد بما يخدم التنمية المستدامة (أنطوان رحمة، ٢٠٠٢، ص ٧).

نتائج الدراسة:

عطفاً على ما ذكر من تحليل للنتائج برؤية فلسفية، فإن الدراسة انتهت بالتوصيات والحلول المقترحة الآتية:

التوصيات:

بعد محاكمة عقلية لواقع التعليم العالي، فإن الدراسة تسجل التوصيات الآتية:

١. ضرورة إيلاء وزارة التربية والتعليم الأهمية القصوى؛ لتطوير مدخلات ومخرجات العملية التعليمية بكل نظمها وأبعادها، ولا يتحقق ذلك إلا بتحسين أوضاع العاملين في هذا القطاع وخصهم بالعديد من الامتيازات الجاذبة.
٢. العمل على تطوير آليات جديدة للقبول الجامعي بما يحقق العدالة. وفيما يلي رؤيتنا لسياسات القبول الجديدة:
 - ضرورة النظر في سجل درجات الطالب لسنوات المرحلة الثانوية، واحتساب ٣٠% و ٧٠% لامتحان شهادة الثانوية.
 - تطبيق ما يمكن تسميته بالامتحان القَبلي الذي يصطلح على تسميته باختبار الاستعدادات في حقل التخصص المطلوب، وخاصة في كليات الطب والصيدلة والهندسة.
 - يشترط في المتقدم للكليات المختلفة وخاصة العلمية منها مراعاة الأمور الآتية:
 - ✓ اجتياز اختبارات تحريرية وشفوية مقننة تراعي اعتبارات عديدة في شخصية الطالب.
 - ✓ مراعاة ميول الطالب ورغباته واستعداداته في التخصص المطلوب، والتي عبرت عنها شخصيته بنجاحه أو فشله بالاختبارات التحريرية والشفوية واختبار الاستعدادات.
 - ✓ أن يكون الطالب ذا ثقافة واسعة ومرضية في حقل التخصص المطلوب. وفي حال تطبيق هذه الآلية يتم وضع الطالب المناسب في التخصص المطلوب، بعد قياس اتجاه ميوله ورغباته وتطلعاته المستقبلية، الأمر الذي يحقق له الأمن النفسي ويبعده عن أسباب التوتر والاحتقان والعنف، كما تؤسس لديه القدرة على التفوق.
 - إذا تعذر تطبيق ما تقدم، يوصى بالسماح لكل جامعة تحديد شروط القبول الخاصة بها.
٣. ضرورة الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، إذ يعد هذا من أهم المقاييس الحضارية التي يقاس بها رقي الشعوب، فالأمم لا ترقى ولا تتقدم إلا من خلال عنايتها بهذه النخبة الطليعة، ولا تصاب بالوهن إلا من هامشية النظرة إليها، والتغافل عن متطلباتها وتلبية احتياجاتها. وليس خافياً على أحد أن هذه الشريحة تمثل الخندق الأخير الذي يعول عليه لمواجهة تحديات العصر وأزماته. وأن التقصير في رعايتها مادياً ومعنوياً قد يفضي إلى تردي التعليم في نوعيته

وجودته. وبالمقابل فإن شعورهم بالرضا، والأمل النفسي، سوف يزيد من فاعلية وكفاية مخرجاتهم مما ينعكس بالإيجاب على التنمية الشاملة بكل أبعادها. وهذا من أساسيات ضمان الجودة في مخرجات التعليم، وفيه تعزيز لثقافة قيم التعلم والتعليم والأخذ بالأسباب الموجبة للإبداع. واثكاءً على ذلك فإن المطالبة بتحسين أوضاعهم من حيث الرواتب، والامتيازات، والقروض الميسرة دون فائدة وفق شروط منضبطة، وخصهم بسيارات معفاة من الرسوم الجمركية، أسوة بالقوات المسلحة، والقضاة، إضافة إلى سكن كريم يليق بمكانتهم الاجتماعية باتت على رأس أحد أهم أدبيات التطوير وأولوياتها.

٤. الاستجابة لتحدي ظاهرة مكافحة العنف في الجامعات الأردنية التي باتت تؤرق الوطن حكومة وشعباً. فالتشخيص الأمثل لها يساعد على إيجاد الحلول المناسبة؛ وما تتطلبه من برامج علاجية تربوية ونفسية واجتماعية وأكاديمية واقتصادية وتأهيل سياسي وثقافي وديني.

الحلول المقترحة:

١. الاعتراف بوجود حاجة ملحة إلى مراجعة نقدية لمؤسساتنا التعليمية لإصلاحها، وتطويرها، مع تحديد فلسفة كل مرحلة من مراحل التعليم وإستراتيجيته؛ ليصار إلى قابلية تعديلها وتطويرها؛ كلما اقتضت الحاجة استجابة للتغيرات المحلية والدولية. مع التحذير من الانجرار خلف سياسات تربوية مرتجلة وغير مدروسة لئلا نزيد الطين بلة ولا نحسن السير إلى الأمام. فالتقدم لا يعني تغيير الوجوه فقط، بل يتطلب إحداث نقلة نوعية في شخصيتنا، وعقليتنا، وتفكيرنا، لتغيير نظرتنا لأنفسنا وللحياة، رجاء حملها على تفجير طاقتها بالابتكار وإطلاق المبادرات الفردية الخلاقة.

٢. المطالبة بتخصيص (٥%) من صافي أرباح المؤسسات بدلاً من (١%) لصالح تغطية نفقات البحث العلمي في الجامعات الأردنية؛ لتفعيل دورها بالاقتصاد الوطني، وتغليب الجانب التطبيقي عن سواه في هذه البحوث خدمة للتنمية الشاملة. ومن صور ذلك ربط البحث العلمي بتطوير الريف؛ لوقف ظاهرة الهجرة إلى المدينة وجعلها عكسية لزيادة الإنتاج الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي بشقيه الزراعي والحيواني.

٣. خضوع الجامعات للتقويم المستمر من حيث برامجها، ونظمها، وإمكاناتها المالية والبشرية، من قبل مؤسسات علمية متخصصة وطنية، وإقليمية، وعالمية مستقلة. إلى جانب الاستئناس برأي أصحاب بعض أهل الكفاءات الدولية المرموقة.
٤. خضوع عضو هيئة التدريس بالجامعات إلى تقويم دوري مشترك من أطراف عديدة داخل وخارج الحرم الجامعي ومنها: مؤسسات المجتمع المدني، وقدامى الخريجين. إلى جانب تقويمه لذاته ليرى مكانته في عيون الآخرين، ويسعى لتأهيل نفسه باستمرار بحثاً عن التميز والإبداع.
٥. المرونة في تطوير التعليم باستمرار رجاء الاستجابة لمتطلبات العصر وما صاحبه من التغيير الثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والبيئي. مما يستوجب المراجعة الدورية الدائمة، لأهداف التعليم العام والخاص، وتقييمها بشمولية، على ضوء سوق العمل القطري والقومي.
٦. إخضاع الجامعات إلى تقويم مستمر في برامجها، ومناهجها لتعميق ثقافة المنافسة الشريفة، وإعطاء الطلبة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الصناعية فرصة المفاضلة بينها. لأجل التسجيل بها على خلفية مسبقة، أو الرجوع إليها في الدراسات والبحوث والاستشارات، وعقد الدورات المتخصصة؛ لتتكامل فيما بينها رغم تقاطعاتها ليصبح التعليم العالي من أهم أدوات التنمية الشاملة المستدامة، ويدفع باتجاه تطور المجتمع.
٧. إطلاق كل جامعة مركزاً للدراسات الإستراتيجية؛ بهدف التعاطي مع الملفات الساخنة القطرية، والقومية والدولية، وتحليلها بروية علمية؛ وحضارية؛ بموضوعية؛ لأجل وضعها أمام يدي صانع القرار ليرسم السياسات في هذه القضايا على ضوءها.
٨. تفعيل أدبيات ثقافة التوأمة بين الجامعات الأردنية وبعض الجامعات العريقة في دول العالم؛ لردم الفجوة العلمية بينها؛ بهدف مشاركة هذه الجامعات بتغطية بعض نفقات البحث العلمي في جامعاتنا، والإفادة من خبراتها في: مجالات تبادل الزيارات، والدراسات الاستشارية، والبحث العلمي، والتخطيط الاستراتيجي متوسط ويعيد المدى في تطوير التعليم، وتنظيم المؤتمرات، والندوات، وورش العمل الجادة، والتدريب المستمر للكوادر العلمية والفنية في البرامج غير المسبوقة، والإسهام في إطلاق بعض أساسيات البنية التحتية وما يلزمها من منشآت حيوية كالمباني، والمختبرات، والمعامل، والورش، والمكتبات، ونحو ذلك. ولعل الفارق

بين مؤسساتنا التعليمية وتلك المؤسسات العريقة أن أعضاء هيئة التدريس فيها وطلبتهم - أيضاً - أتيحت لهم فرص البحث العلمي فأجادوا وأبدعوا، ونتج عن بحوثهم ودراساتهم اجتهادات غير مسبوقه، وصناعات متطورة ساهمت في دفع عجلة الاقتصاد في دولهم. يقابله عدم إتاحة فرص البحث العلمي المبدع في جامعاتنا لأسباب عديدة تقدم ذكرها حرمت أعضاء هيئة التدريس وطلبتهم من الإبداع، فنشأ عن ذلك ظاهرة الاستلال والنقل واجترار الأفكار دون تجديد. على أمل أن تفضي التوأمة الجادة المعول عليها إلى التحرر من ظاهرة السلبية في جامعاتنا. عسى أن يكتب لجامعة منها حضور ضمن فهرست التصنيف المثالي لأحسن (٥٠٠) جامعة في العالم في قابل السنوات (El- Baz, 2007, Page 115). ومما يحسن ذكره في هذا السياق، أن جامعة القاهرة أول جامعة عربية صنفت ضمن هذا التصنيف العالمي.

٩. تجسير العلاقة بين الجامعات ومؤسسات التدريب المهني، والدائرة الوطنية للتدريب والتشغيل في القوات المسلحة، وغيرها من مؤسسات التدريب المهني الأخرى؛ لحمل من يرغب من الطلبة في أيام العطل تعلم حرفة معينة يختارها بنفسه حسب رغباته.

١٠. التركيز على المزوجة بين التعليم الإلكتروني وتقنية الاتصال وتكنولوجيا المعلومات. وهذا علم جديد أطلق عليه عدة تسميات منها: التكنولوجيات المغيرة لحياة المجتمعات Disruptive technologies. نظرية علم الحوسبة. علم القدرة على التعلم Learnability. ونظرية التعلم الصورية Formal (نبيل علي، ٢٠٠٩، ص ١٤٢). إذ يندرج تحته كل صور التعليم الإلكتروني وتقنية الحوسبة السحابية والحوسبة الكوانتية والروبورتات المعرفية والنمذجة والمحاكاة والذكاء الاصطناعي... إلخ، وتحليل البيانات الضخمة والإفادة من محتوياتها في كافة التخصصات الجامعية. وهذا يتوافق مع الرؤى الملكية بتوطين التكنولوجيا؛ لأجل ذلك، جاء انعقاد منتدى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتاريخ ١٢ - ١١ - ٢٠١٤ برعاية ملكية سامية؛ بهدف تحفيز الشباب الجامعي على تفجير طاقاتهم الإبداعية وتوفير البيئة الحاضنة لابتكاراتهم. وهو من صميم التوظيف الأمثل لإدارة الموارد البشرية وربطها في اقتصاديات المعرفة؛ لإنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل جديدة قد تجعل الأردن مركزاً تكنولوجياً إقليمياً.

١١. المناداة بتطوير التعليم العالي عبر اعتماد إستراتيجية مرنة تتناول منظومة من المحاور تكون في منزلة الضامن لجودة مخرجات التعليم بما يتفق وسوق العمل على النحو الآتي:

- محور الحاكمية أو الحوكمة الرشيدة القائمة على الشفافية.
 - محور الإدارة الجامعية.
 - محور سياسات القبول الجامعي.
 - محور التمويل الجامعي الذاتي.
 - محور الاعتماد العام والخاص للتخصصات الجامعية.
 - محور ضمان الجودة.
 - محور البحث العلمي والمؤتمرات العلمية.
 - محور الدراسات العليا والبعثات الدراسية.
 - محور البيئة الجامعية المحفزة والجاذبة.
 - محور البرامج الأكاديمية والتقنية.
 - محور إدارة الموارد البشرية.
 - محور عمادات شؤون الطلبة.
 - محور استقلالية الجامعات.
 - محور الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والصناعية.
- ومما تجدر الإشارة إليه، أن لكل محور من المحاور السابقة وظيفته وشروطه الموضوعية؛ بهدف بلوغ التوظيف الأمثل لمساهمة الجامعات في التنمية المستدامة وتحقيق الاستثمار المرغوب في رأس المال البشري.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- أحمد التل، (٢٠٠٩)، تطور نظام التعليم في الأردن، ١٩٢١-١٩٨٩، مؤثرات وعوامل، منشورات وزارة الثقافة، ط٢، عمان - الأردن.
- أنطوان رحمة، (٢٠٠٢)، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (Unedbas).
- بشير الرشيدى: الكفاءة الداخلية لجامعة الكويت والتحديات المعاصرة، وقائع الندوة الفكرية الخامسة، الكويت، ١٩٩٤، ص ص ٤٥ - ٤٩.
- الثنيتي، مليحان. "اتجاهات الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس نحو البحث العلمي والتدريس والمكافآت في ثلاث جامعات عربية خليجية". مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، م ١٥ (٢) (١٤٢٣)، ٤٦٥ - ٥٢٠.
- جمال الدهشان وشبل بدران، (٢٠٠٠)، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة - مصر.
- صابر محمد طلبة: التجديد التربوي من أجل جامعة المستقبل، مكتبة الإيمان، مصر، ١٩٩٩، ص ١٠.
- صبحي القاسم: التعليم العالي في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، ١٩٨٩، ص ٧٥.
- عامر الكبيسي، (٢٠٠٥)، التخطيط الاستراتيجي الجامعي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية التدريب، الرياض - السعودية.
- عبد السلام عبد الغفار: دعوة لتطوير التعليم الجامعي، دراسات في التعليم الجامعي، مجلة صادرة عن مركز التعليم الجامعي، بدون عدد، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ١٣ - ٣٥.
- عصام الدين برير آدم، واقع مخرجات التعليم العالي في ضوء معايير الجودة الشاملة، ورقة عمل قدمت للملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم: "التعليم العالي"، رؤية مستقبلية، بيروت - ٩/٢٨ - ١٠/١ - ٢٠٠٥/١٠/١ ص ٣٧٥.
- عطية محمد عطية، (٢٠١٠)، التحديات الإستراتيجية التي تواجه الأردن والحلول المقترحة، ط١، دار يافا للطباعة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- فايز الربيع وآخرون، (٢٠١٠)، التربية الوطنية، دار كنوز المعرفة، ط٢، عمان - الأردن.

المؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: القاهرة ٢٤-٢٧ من ديسمبر ٢٠٠١ تحت شعار "الجودة النوعية للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية"، ٢٠٠١.

ماهر سليم، (٢٠١٠)، مجلة الجامعة، اتحاد جامعات العالم الإسلامي، العدد ١٢.

محمد غنيمه، (٢٠٠٨)، القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية.

محمد مصطفى الأسعد: التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث. بيروت ٢٠٠٠، ص ١٣٧.

مفيد حواشين، (٢٠١٤)، مجلة الكاتب الأردني، اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين، العدد (٢٩)، شهر أيلول - سبتمبر.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية: الملتقى العربي الثالث، المواصفات العالمية للجامعات، عدن، اليمن، ٢٠٠٣، ص ٧.

نبيل علي، (٢٠٠٩)، العقل العربي ومجتمع المعرفة، الجزء الثاني، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٧٠ (ديسمبر).

نواف العتيبي، (٢٠١٠)، البحث العلمي وأثره على تطوير عناصر ومكونات العملية التعليمية، أنموذج مقترح، المركز الوطني لتطوير التعليم، الرياض.

وليد المعاني، (٢٠٠٢)، التعليم العالي في الأردن - رؤية مستقبلية، ورقة مقدمة لمؤتمر رؤية مستقبلية حول التعليم في الأردن، عمان.

ثانياً المراجع الأجنبية:

El-Baz, Farouk, (2007), Reform in Arab Countries; The Role of Education, www.strategicforesight.com.

FakhriKhader, (2010), Strategies and Roadmap for Effective Higher Education in Jordan. www.Citeseerx.ist.psu.edu.

Fry, Heather and Ketteridge, Steve & etc. al.(2009) eds.

Keller, G, (1993), Academic Strategy, The Management Revolution in Higher Education, Baltimore, Johns Hopkins University Press.